

Distr.: General
27 October 2005
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

خلال الجلسة ٥٢٩٤ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي، باسم المجلس، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "المرأة والسلام والأمن":

"يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بالتنفيذ المتواصل والكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويشير إلى البيانات الصادرة عن رئيسه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/31) و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/32) و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/40) والتي تكرر فيها تأكيد هذا الالتزام.

"ويشير مجلس الأمن إلى الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) وإعلان ومنهاج عمل بيجين (A/52/31)، ونتائج المؤتمر ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، والإعلان الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي الرابع للمرأة (E/CN.6/2005/1).

"وإذ يرحب مجلس الأمن بما أحرز من تقدم حتى اليوم، فإنه يشدد على الأهمية والحاجة الملحة للإسراع في التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

"ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات السلام على جميع المستويات، ويحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة على تعزيز الدور الذي تؤديه المرأة في عملية

صنع القرار المتعلقة بجميع عمليات السلام وإعادة الإعمار وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراعات.

”ويرحب مجلس الأمن بمختلف المبادرات والأعمال التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، وتركز على دعم وزيادة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام ودمج المنظور الجنساني في اتفاقات السلام.

”ويقر مجلس الأمن ويقابل بالترحيب بأدوار ومساهمات النساء كوسيطات ومرقيات وصانعات للسلام وبناء له ومدافعات عنه، وبمساهمتهن الفعالة في جهود المصالحة وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

”ويقر مجلس الأمن بضعف التمثيل المستمر للمرأة في عمليات السلام الرسمية، كما يعرب عن قلقه البالغ حيال العقبات والتحديات المتواصلة الناشئة عن أوضاع عديدة كالعنف ضد المرأة، وتمالك الاقتصادات والبنى الاجتماعية، وضعف سيادة القانون، والفقر، ومحدودية فرص الوصول إلى التعليم والموارد، ومختلف أشكال التمييز، والقوالب النمطية. ويعتقد مجلس الأمن بضرورة عمل المزيد لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة ومساهمتهما على نحو أكثر فعالية على مائدة المفاوضات وفي وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج ما بعد انتهاء الصراعات.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والأمين العام على الحفاظ على اتصالات منتظمة مع المنظمات والشبكات النسائية المحلية بغية الانتفاع بمعارفها وخبراتها ومواردها لضمان مشاركتها في عمليات الإعمار، لا سيما على مستوى صنع القرار.

”ويشجع مجلس الأمن أيضا الدول الأعضاء والجهات المانحة والمجتمع المدني على تقديم الدعم المالي والسياسي والتقني، علاوة على التدريب، للمبادرات والشبكات النسائية لبناء السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المنظومة بأكملها، التي يتضمنها تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2005/636)، ويطلب إلى الأمين العام القيام سنويا بتحديثها ورصد واستعراض تنفيذها وإدماجها، وتقديم تقارير بهذا الشأن إلى مجلس الأمن اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي هذا المضمار، يحث مجلس الأمن الأمين العام على النظر في تعيين مستشار للشؤون الجنسانية في إدارة الشؤون

السياسية ومواصلة البحث عن مرشحات للمناصب العليا في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منصب الممثل الخاص. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى موافاة الأمين العام بأسماء المرشحات، حسب الاقتضاء.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً دعوته الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك من خلال وضع خطط عمل وطنية أو غير ذلك من الاستراتيجيات الوطنية.

”ويرحب مجلس الأمن بالقرار الوارد في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) المتعلق بإنشاء لجنة بناء السلام، ويتطلع على مساهمتها في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من خلال إيلاء اهتمام خاص للمعرفة والإدراك التي يمكن للمرأة تقديمها عبر مساهمتها وتمكينها في عمليات بناء السلام.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام التحقق من أن جميع اتفاقات السلام المبرمة بمساعدة الأمم المتحدة تعالج الآثار التي تخلفها الصراعات المسلحة تحديداً على النساء والفتيات، وكذا احتياجاتهن وأولوياتهن الخاصة في سياق ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الشأن، يشدد مجلس الأمن على أهمية إجراء مشاورات سياسية واسعة النطاق وجامعة مع مختلف مكونات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات والمجموعات النسائية.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بإدماج المنظور الجنساني في اختصاصات الزيارات والبعثات التابعة لمجلس الأمن، وبضم أخصائين جنسانيين إلى أفرقتهم حيثما يتسنى ذلك.

”ويدين مجلس الأمن العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، مما يشمل الاتجار بالأشخاص، ويطلب إلى جميع أطراف الصراعات المسلحة اتخاذ تدابير خاصة لحماية، ويشدد على المسؤولية المتمثلة في ملاحقة المسؤولين عن أعمال العنف القائمة على التمييز بين الجنسين.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد إدانته بأشد العبارات لأي أعمال تنطوي على سوء السلوك الجنسي من جانب أي من فئات أفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويرحب المجلس بالتقرير الشامل المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة (A/59/710). كما يرحب المجلس بتقرير الدورة المستأنفة للجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام (A/59/19/Add.1)،

وإذ يأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٠٠٠/٥٩، يحث الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات على ضمان تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة التي تقع ضمن نطاق مسؤوليات كل منهم دون إبطاء. وفي هذا الصدد، يعرب مجلس الأمن عن دعمه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى تنفيذ كامل لمدونات السلوك والإجراءات التأديبية الرامية إلى منع الاستغلال الجنسي والتصدي له وتعزيز آليات الرصد والإنفاذ، ويحيط علماً بالاستراتيجيات والإجراءات التي تتضمنها خطة العمل على نطاق المنظومة بأكملها والرامية إلى تنفيذ هذه المدونات والإجراءات التأديبية على نحو كامل. ويحث مجلس الأمن البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية الملائمة، بما في ذلك توفير التدريب لأغراض التوعية قبل الانتشار، وإجراءات أخرى لكفالة المساءلة الكاملة في حالات سوء السلوك التي تشمل أفراداً تابعين لها“.